المجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء..

حضوراً وتأثيراً

د. عربي بومدين
أستاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

د. سمية رمدوم
باحثة مختصة في الدراسات الإفريقية، الجزائر.

ظَلَّتْ القارة الإفريقية لعقود طويلة مدينة لتشكّلها المُشوَّه في بناء الدولة الوطنية، نتيجةً لبيئة المجتمعات الإفريقية التي أنهكتها فصول طويلة من مساعي التحرّر ومشاهد الاحتراب والصراع، إضافةً إلى ضعف بنية السلطة التي لم تتمكن من جسر الهوة بين مختلف مكونات المجتمعات الإفريقية، ونقلها إلى مستويات حداثية تساهم في إعطاء صورة مدنية، تتجاوز الأعطاب البنيوية، وتروم الوصول إلى بناء دولٍ حديثة، تكون قائمةً على مشاركة مختلف القوى المجتمعية في مشاريع التحديث، وتطوير مختلف أساليب الممارسات السياسية والخوض في قضايا التنمية، وسن

برامج مجتمعية تساعد في خلق ثقافة حداثية مؤسسة على المساهمة في توطين الأداءات الجيّدة، وحسن إدارة الولاءات والانتماءات داخل مؤسسات الدول، إضافةً إلى البحث في الجهود المبتكرة لتحقيق كل ذلك، وبالتالي تمكين المجتمع المدني في إفريقيا من بلوغ درجة الممارسات القويمة القائمة على انتفاء كل أشكال التمييز، والإقصاء، والتضييق، والممارسات السلطوية، داخل العديد من الدول الإفريقية.

تزيد الحاجة للمجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء لسد الفجوة التي أحدثها عدم قدرة الهياكل الحكومية على تقديم خدمات كاملة للمواطنين

يُعبِّر «المجتمع المدني» عن حالة تاريخية في السياق الغربي، حيث ظهر كفعل موازٍ لسلطة الدولة، مُعبّراً عن حراك اجتماعي في تطور المجتمعات، وعلاقتها مع السلطة السياسية الحاكمة، وكمعطى اجتماعي أفرزته الدولة القومية الناشئة في أوروبا. بالاطلاع على خصوصية الحالة في إفريقيا، وعلى الرغم من وجود مظاهر للمجتمع المدني داخل الأطر الاجتماعية التقليدية؛ فإن هذا المفهوم ظلّ خاضعاً تاريخياً للإدارة الاستعمارية، وهو ما قيَّد حرية الحركة لدى المجال العام في معظم الدول الإفريقية؛ سياسياً: لطبيعة الأنظمة السياسية الإفريقية التي انتهج أغلبها نظام الحزب الواحد، وبالتالي لم يكن يسمح لأيّ نشاط مدني خارج سلطتها. واجتماعياً: بفعل البُنى الاجتماعية والثقافية المشوّهة، حيث تسود المفاهيم الخاطئة في تجسيد هذا المفهوم واقعاً وممارسةً.

مع بدء موجة التحولات الديمقراطية، في أواخر الثمانينيات، بدأ مصطلح «المُجْتَمَع المَدَنِي» ينتشر في إفريقيا، وتمّ الاعتراف بدوره في كثيرٍ من القضايا التي تهم القارة الإفريقية، كمسائل التنمية والأمن والنزاعات والديمقراطية. ولكن على الرغم من أدوار المجتمع المدني في إفريقيا؛ فإنّ محدوديته تظل الصفة الغالبة في السياق الإفريقي بفعل القيود الداخلية في علاقته مع السلطة السياسية، وأخرى تنظيمية تنصرف إلى تكويناته الاجتماعية التي لا تزال مرتبطة ثقافياً بالبيئة الإفريقية محلياً.

وعليه؛ فإنّ هذه الدراسة ستبحث في المشكلة التالية: ما مقدار ظهور المجتمع المدني في السياق الإفريقي، وما مدى تأثيره في الواقع الإفريقي؟

أولاً: السياقات النظرية للمجتمع المدني:

شاع استخدام مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي منذ أن نادت الشعوب بالحرية والمساواة، وبحثها عن استقرار الأنظمة، حيث يعرّف هيغل «المجتمع المدني» بأنه: تنظيم اجتماعي وسيط بين الأسرة والدولة، والذي يسمح بالتعبير عن المصالح الخاصة.

أما أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci فيرى أنه: مجموعة من المؤسسات التعليمية والدينية التي تضمن الهيمنة الأيديولوجية للطبقة الحاكمة.

فأعطى كلٌّ منهما تصوراً للمجتمع المدني؛ إما أن يتخذ مساراً لتشكيل الدولة، وإما أن يتخذ مساراً لخدمة الدولة.

أما باتريك شابال Patrick Chabal أحد رواد

الدراسات الإفريقية؛ فيرى أن: المجتمع المدني هو مجموعة من الجماعات والأفراد المتغيرين باستمرار، والذين اكتسبوا بعض الوعي بمعارضتهم للدولة[١].

يُعدّ المجتمع المدني أحد المفاهيم التي كثر استعمالها بعد الانتفاضة العمالية لنقابة تضامن في بولندا سنة ١٩٨٠م بمعية الحركة الكنسية، والتي أحدثت تدريجياً حَرَاكاً اجتماعياً أفرز موجات من التغيّرات السياسية التي أنهت التوافق الأيديولوجي الاشتراكي للكتلة الشرقية[٢]. وهذا جعل العديد من دارسي الظواهر السياسية يهتمون أكثر بظاهرةٍ قديمة (المجتمع المدني)، تتميز بالتنوّع الدلائلي والميوعة الاصطلاحية والطبيعة التاريخية Historicité، بعمق استخدامها فكرياً منذ عصر النهضة الأوروبية وإلى يومنا هذا، ولكن بمحتويات معرفية متباينة إن لم نقل متضاربة، خاصةً إذا ما استخدمنا منطقاً تحليلياً مسحياً من جهة، ومقارناً من جهةٍ أخرى[٣].

يشير مفهوم المجتمع المدني Civil Society إلى مختلف المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلالٍ عن سلطة الدولة لتحقيق أغراضٍ متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[٤].

بالنظر لتباين مفهوم المجتمع المدني؛ يمكننا طرح بعض التصوّرات المعرفية للمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر باستخدام آليات التحليل الكلي/ الجزئي كالآتي(٥):

أ- المقاربة الكلية لـ«أرنست جلنر» Ernest Gellner:

الذي يقدّم طرحاً كليّاً للمجتمع المدني باعتباره تعبيراً فعلياً عن المجتمع الذي تكون فيه الدولة والاقتصاد منفصلَيْن، ودور الدولة في تنظيم الحياة العامة، وهل الدولة ذاتها مراقبة من طرف بعض المؤسسات ذات الوظيفة الاقتصادية ومع تطور الإدراك السياسي (الواقعي) مما يلغي إمكانية بروز أي حركية للهيمنة الأيديولوجية.

ب- المقاربة الجزئية التي طوّرها «تشارلز تايلور» Charles Taylor:

حيث قدّم ثلاثة تصورات حول المجتمع المدني:

١) **بالمعنى الجزئي:** فالمجتمع المدني يُقصد به مجموعة الجمعيات المستقلة، مثل العائلة أو الكنيسة وجماعات المصالح، والتي لا تقع تحت وصاية الدولة.

٢) **بالمعنى الوظيفي:** المجتمع المدني يوجد عندما يكون المجتمع ككل قادراً على بناء وتنسيق نشاطاته حول الجمعيات المستقلة، والمبادرة في

(١) Michael Bratton, "Beyond the State : Civil Society and Associational Life in Africa", World Politics, Vol.41, NO.3 (April 1989), pp.407- 430.

(٢) حول فكرة المجتمع المدني راجع: جون إهرنبرغ، المجتمع المدني.. التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالحي وحسن ناظم، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨م.

(٣) أمحند برقوق، «دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية»، (٢٩/٤/٢٠١١م)، متوفر على الرابط الآتي:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3017.html

(٤) السيد سعيد محمد، المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في العالم العربي. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، جويلية ٢٠٠٨م، ص١١.

(٥) أمحند برقوق، مرجع سابق الذكر.

مجالات اختصاصات ووظيفية محددة بعينها (البيئة، المرأة، الثقافة، الدين).

٣) **بالمعنى الشامل:** يُقصد بها مجمل الجمعيات (بما في ذلك: جماعات الضغط/ المصالح) التي بإمكانها التوجيه الفعلي لسياسات الدولة.[١]

انطلاقاً مما سبق، واستناداً عليه، يمكن القول بأن مصطلح «المجتمع المدني» يشير إلى مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الشأن العام، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو أعضاء المجتمع الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثَم يشير مصطلح «منظمات المجتمع المدني» إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري.

ثانياً: المجتمع المدني في إفريقيا.. بين الماضي والحاضر:

ظهرت أولى منظمات المجتمع المدني في إفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية، حيث ابتكر الأفارقة أشكالاً من الارتباط التطوعي خلال الفترة الاستعمارية كرد فعل للانعكاسات التي خلفها المستعمِر، كما تعتبر امتداداً لتضامن غير رسمي طويل الأمد في القارة، فقد مثلت شكلاً جماعياً للنشاطات المهنية وللاختلافات الطبقية، مثل: الحركات الفلاحية، النقابات العمالية، الجمعيات المهنية.. والتي حملت أيضاً الطابع السياسي في الاحتجاج على الحكم الاستعماري والمطالبة بالاستقلال. وكان من الممكن لهذه القوى الفاعلة أن يكون لها دورٌ أساسي في بناء الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار، لو اتخذت الأنظمة الإفريقية مساراً مغايراً لنظام الحزب الواحد[٢]، حيث مارست منظمات المجتمع المدني في كينيا ونيجيريا- على سبيل المثال- دوراً مهماً في الإطاحة بالأنظمة الاستعمارية، وكان المجتمع المدني في أوغندا نشطاً أثناء الاستعمار، ولكن بعد الاستقلال تعرض للاضطهاد[٣]، ذلك أن هدف القادة كان دعم قوة الدولة ومنع أي شكلٍ من أشكال المعارضة، حيث تنظر السلطوية في الدول الإفريقية لتنظيمات المجتمع المدني بوصفها عامل تهديد للسلطة، بخلاف السياقات الغربية حيث يظهر المجتمع المدني بوصفه أحد الفواعل المهمة التي تعمل كمساعد للدولة، ومراقباً للسلطة في التطور الحديث للدولة القومية في أوروبا.

أصبحت منظمات المجتمع المدني على نحوٍ متزايد تنشط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة، من النقابات العمالية والمنظمات الطلابية، والجماعات القائمة على الكنيسة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وساهمت في موجات التحرر السياسي والديمقراطية التي اجتاحت القارة في التسعينيات، حيث ارتفع عدد الاحتجاجات السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء من حوالي ٢٠ حادثاً سنوياً خلال ١٩٨٠م إلى حوالي ٨٦ حدثاً احتجاجياً عبر ٣٠ دولةً في ١٩٩١م، منها: النضال الشعبي في جنوب إفريقيا لمناهضة التمييز العنصري، تشكيل الحركة الزامبية لديمقراطية متعددة الأحزاب ووصولها إلى السلطة السياسية، رفض الجماعات المدنية في ملاوي لنظام الحزب

(١) المرجع نفسه.

(٢) Bratton, Op.cit., pp.407- 430.

(٣) Ukertor Gabriel Moti, “Globalization and the Rising Influence of Civil Society Organizations in Africa”, The International Journal’s, Research Journal of Social Science and Management (RJSSM), Vol.3, No.3 (July 2013), pp.172- 184.

الواحد في استفتاء أدّى إلى صياغة دستور جديد متعدد الأحزاب، وكذلك الإضرابات المنسقة من قِبل العمال في القطاعات الصناعية والنقل، بقيادة اتحاد وطني للنقابات العمالية في سلسلة من البلدان: في الكونغو (برازافيل) سنة ١٩٩٠م، في النيجر سنة ١٩٩٠م، في الغابون وغينيا سنة ١٩٩١م[١].

بدأت موجة البحث عن التغييرات السياسية للتماشي مع مقتضيات المرحلة بتصاعد المطالب الديمقراطية في القارة، حيث أدخلت الحكومات الإفريقية تدريجياً إصلاحات لضمان الحقوق المدنية التي حُرم منها سابقاً، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون تقوية المجتمع المدني[٢]، حيث اتخذت الحياة النقابية أشكالاً مختلفة في إفريقيا، منها: الكنائس المسيحية في كينيا ونيجيريا وبوروندي، والإخوان المسلمون في السنغال، وجمعيات المحامين والصحفيين في غانا ونيجيريا، ومنظمات المزارعين في كينيا، ونقابات عمال المناجم في زامبيا وجنوب إفريقيا[٣].

كما مارست المنظمات غير الحكومية في موزمبيق دوراً مهماً في إعادة تأهيل البنية التحتية والصحة والتعليم والإرشاد الزراعي وإزالة الألغام، وفي نيجيريا تساهم منظمات الحريات المدنية، وهي ائتلاف من منظمات المجتمع المدني، على مدى عقود، من أجل مناهضة الحكم العسكري في البلاد، مع استمرارها في الكفاح من أجل استدامة الديمقراطية[٤]. وتنتشر في إفريقيا أيضاً تجارة الاتحادات المهنية في جميع البلدان الإفريقية تقريباً، مثل: الاتحادات الصناعية في جنوب إفريقيا، عمال النفط في نيجيريا وأنغولا وغيرها من البلدان المنتجة للنفط، وعدد كبير من العمال الزراعيين المنظمين في موريشيوس[٥].

ساهم المجتمع المدني في إفريقيا في تطور ما يُعرف بـ«المؤتمر الوطني»، وهو شكل من أشكال الارتباط السياسي الذي تم عقده في أكثر من ست دول ناطقة بالفرنسية، عبارة عن تجمع للنخب الوطنية من ممثلين عن جميع القطاعات الرئيسية في المجتمع، وغالباً ما يرأسه زعيم الكنيسة، حيث يجتمع المؤتمر لمعالجة الأزمة السياسية في الدولة ومحاولة صياغة القواعد الدستورية للانتقال السياسي، ومنها المطالبة بمراجعة الدستور كما حدث في بنين والكونغو[٦]. وتنتشر حالياً العديد من المنظمات التطوعية المستقلة التي تنشط في مراقبة الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا جنوب الصحراء، في سياق الانفتاح السياسي وموجة التحول الديمقراطي التي شهدتها القارة الإفريقية منذ ثمانينيات القرن العشرين.

لقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية للمجتمع المدني في منطقة شرق إفريقيا ٩٥٦ منظمة، وفي وسط إفريقيا ٤٧٨ منظمة، وفي غرب إفريقيا ١٩٠٢ منظمة، أما في منطقة جنوب إفريقيا فقد بلغ عددها ٣٨٧ منظمةً سنة ٢٠١٢م[٧].

سمحت العولمة بتوسيع مجالات المجتمع المدني في إفريقيا، بإنشاء معهد المجتمع المدني لغرب إفريقيا WACSI، كمركز لتبادل المعارف حول

(١) Is There a Civil Society" ,John Mw Makumbe International Affairs, Vol.74, No.2 "?in Africa .(April 1998), pp.305-317

(٢) .Makumbe, op.cit., pp.305- 317

(٣) .Moti, op.cit., pp.172- 184

(٤) .Loc.cit

(٥) Civil Societies in Africa?" ,Dieter Neubert Forms of Social Self-Organization between Poles of Globalization and Local Socio-Political Bayreuth African Studies Working Pa- ,"Order .pers, No.12 (2011), pp.1-24

(٦) . Moti, op.cit., pp.172- 184

(٧) .Loc.cit

المجتمع المدني، والـــذي يهدف لبناء مجتمع مدني واعٍ وقـــادرٍ على التمكين في المنطقة، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني لشرق إفريقيا EACSOF التي تشجع تطوير مبادرات مجتمعية، من أجل تعزيز ثقتهم وقدرتهم في التعبير عن الاحتياجات والمصالح الشـــعبية لمجموعة شـــرق إفريقيا EAC وتحسين الضمان الاجتماعي، وتسهيل بناء الشبكات النقابية، وتعمل على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما توجد تحالفات مماثلـــة لمنظمات المجتمـــع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء[١]. غير أن السعي للتحديث لا يمكن تحقيقه فقط مؤسساتياً، دون مراعاة الإرث الاستعماري القمعي الذي يمثل جزءاً مهماً من تكوين المجتمع المدني الإفريقي، وهي نقطة التحليل التي لا يمكـــن إغفالها عند الحديث عـــن تطور المجتمع المدني في إفريقيا.

ثالثاً: المجتمع المدني وأزمة الدولة في إفريقيا:

تقترن أزمـــة الدولنة في إفريقيـــا بطبيعة بناء الدولـــة وتشـــكيلها، لذلك عند دراســـة السياســـة الإفريقية لا ينبغي النظر إليها بمنظار غربي محض، ذلـــك أنه لا يوجد فصل قطعي بين الدولة والمجتمع المدني في إفريقيا، وذلك للاعتبارات التالية:

أ- مشكلة المفهوم:

يحمـــل مفهوم المجتمع المدنـــي تعقيدات عند توظيفه فـــي إفريقيا، وذلك للخصائـــص التاريخية والأنثروبولوجية والسياســـية والثقافية والاقتصادية التي تتســـم بها القارة، ففي غرب إفريقيا وجد إريك هاهونو Eric Hahonou و لـــوت بلكمانز Lotte Pelckmans ، ســـنة ٢٠١١م، أن إرث «العبوديـــة» يســـتمر في تشـــكيل الحياة اليوميـــة للملايين من المواطنيـــن- في بلـــدان مثل بنين ومالـــي والنيجر والسنغال وســـيراليون ونيجيريا وبوركينافاسو- من الاتجار بالبشر وبالأطفال[٢].. تمثل هذه السلوكيات اســـتعصاءً للتحرّر من هذه الذهنيـــات، وعائقاً أمام المطالبة بالحقوق الإنسانية والحريات المدنية.

كما أن بعـــض منظمات المجتمـــع المدني في إفريقيا هي نفسها لا تتسم بالشفافية واحترام التنوع، لذلك أصبح يُطلق عليها اسم «مجتمع مدني متخلف»، كونها تتسم بسلوك غير مناسب من جانب قيادتها[٣]. وأحيانـــاً لا يمكن وصف المنظمات في إفريقيا بأنها مجتمـــع مدني بمفهومه المحض[٤]، وذلك مبني على فرضية أن المجتمع المدني هو المفتاح المفقود حتى الآن للإصلاح السياســـي المستدام والشرعي للدول والحكومات الإفريقية.

ويذهب Chabal و جون باسكال دالوز Jean Pascal Daloz فـــي هذا المضمـــار لأبعد من ذلك؛ عندمـــا ينظرًا للمجتمـــع المدني باعتباره «الوهم» في معظم أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء، ويجادلان بـــأن الدولـــة كذلك ليســـت متحررة مؤسســـاتياً من المجتمـــع[٥]. ومـــع ذلك هناك اختلاف بالنســـبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، لذلك لا يصح التعميم دائمـــاً، وإنما يمكن وضع سمات عامة للمشـــكلات التي تواجهها، وإعطاء فكرة عن صعوبة توظيف المجتمع المدني بوصفه «مفهوماً» في إفريقيا.

---

(١) Moti, op.cit., pp.172- 184.

(٢) Eric Hahonou and Lotte Pelckmans, “West African Antislavery Movements: Citizenship Struggles and the Legacies of Slavery”, Stichproben – Wiener Zeitschrift Fur Kritische Afrikastudien, Vol.20 (2011), pp.141- 162.

(٣) Makumbe, op.cit., pp.305- 317.

(٤) Neubert, op.cit., pp.1- 24.

(٥) Simone Datzberger, “Civil Society in Sub-Saharan African PostConflict States: a Western Induced Idea?”, in Tiina Kontinen, Henning Melber (eds.), “Civil Society, Cooperation and Development”, Journal Fur Entwicklungspolitik, Vol.31 , No.1 (2015), pp.13- 29.

ب- تداعيات الإرث الاستعماري:

حملت الدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار ممارسات الدول الاستعمارية؛ فاستخدمت مختلف آليات الهيمنة والرقابة والتأطير الإداري على المجتمع المدني، مدعوماً بالزبائنية، فسادت ثقافة سياسية متأصلة في الأنظمة الاستبدادية تعود إلى حقبة الاستعمار وبعده، أهمها «الأبوية الجديدة» التي تتمثل في هيمنة إدارة الفرد الواحد على مركزية السلطة، وعادةً ما يقودهم شخصيات وقادة يستخدمون توزيع المكافآت المادية والإغراءات لبناء الدعم حول نواة عرقية أو لغوية أو إقليمية، فبمجرد حصولهم على منصب يبتعدون عن الممارسات الديمقراطية[١].

يرى براتون Bratton أن منظمات المجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء مدفوعة ببناء أيديولوجي، حيث يتم استبعادها بشكل منهجي، فقد يظهر صعود المنظمات والقيام بانتفاضة شعبية، ولكن سرعان ما تتبعها خيبة أمل لعودة الممارسة السياسية السابقة[٢]. كما يتم استخدام «الكوربوراتية»[٣] في إدارة العمل السياسي، حيث يسود النظام التعاضدي في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث توجد جماعات ونقابات تابعة للدولة من أجل عدم ممارسة المساءلة، يتم تقديم امتيازات ومكافآت شخصية للموالين للسيطرة على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية، لذلك، يواجه المجتمع المدني هو الآخر مشكلات في فك الارتباط بالإرث الاستعماري الذي عمل على منع ظهور منظمات للمجتمع المدني، لصدّ أي محاولات للمطالبة بمنع انتهاك حقوق الإنسان وتحقيق الحريات السياسية للأفراد، وانعكس بالتالي نمط الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستعمار على محدودية قدرات منظمات المجتمع المدني في الحياة الاجتماعية والسياسية.

تعتبر العلاقات الاجتماعية متجذرة في الواقع الإفريقي، فمنظمات المجتمع المدني مدعومةً بعلاقات القرابة يدعم بعضها بعضاً في أوقات الحاجة، لذلك تمثل هذه المنظمات شبكة من الالتزامات المتبادلة تربطها علاقات غير مرئية تتجاوز المستوى الرسمي، وبهذا استطاع المجتمع اختراق الدولة كما استطاعت الدولة اختراق المجتمع، بالتالي يواجه الانتقال من الأسفل إلى الأعلى في إفريقيا مشكلات تنظيمية وأخلاقية، مرتبطة بالبيروقراطية وعلاقات القرابة والبناءات الاجتماعية والثقافية التقليدية، التي لم تستطع الكثير من المجتمعات الإفريقية التخلص من ترسباتها[٤].

ت- حالة عدم الاستقرار:

تتميز إفريقيا بحالة عدم الاستقرار منذ مرحلة الاستقلال، حيث أشار «محمود مدني» أنه عند الاستقلال استمرت المجتمعات الصحراوية الإفريقية في النضال من أجل الامتيازات العرقية أو الإثنية وتخصيص الموارد، الأمر الذي أدّى إلى تأجيج التوترات العرقية[٥]، فتنشأ بذلك الصراعات في إفريقيا جنوب الصحراء بحثاً عن الهيمنة على الحياة السياسية. كما تعرف كينيا على سبيل المثال

(١) Moti, op.cit., pp.172- 184.

(٢) Datzberger, op.cit., pp.13- 29.

(٣) النقابوية أو الكوربوراتية Corporatism: هو مصطلح تتعدد استخداماته لتشير إما إلى نمط من الأيديولوجية السياسية التي تولي أهمية لسيطرة الدولة على المنظمات الاجتماعية عبر التنظيمات النقابية والحرفية، وإما كنمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي قائم على التمثيل السياسي على أساس المصالح النقابية والمهنية. راجع: Howard J. Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, New York: Romwman & Littelfield Publishers, 2007, pp.100- 101.

(٤) Bratton, op.cit., pp.407- 430.

(٥) Datzberger, op.cit., pp.13- 29.

توتراً عرقياً دائماً حول التزوير المحتمل للانتخابات، وأدى إلى اشتباكات دامية في المناطق الريفية[١]، ويُشكِّل ذلك تحدّياً كبيراً لعمل منظمات المجتمع المدني المنتشرة في كينيا. ومن ثم فإنّ المجتمع المدني يصبح معطلاً في المجتمعات المتعددة إثنياً وعرقياً، حيث يغيب الحس المدني وتحضر النزعة الجهوية والعشائرية والقبلية.

غالباً ما تكون منظمات المجتمع المدني في إفريقيا مشلولة بسبب نفس مشكلات الفقر والفساد والمحسوبية وضيق الأفق والانتهازية والعرقية ومختلف المشكلات التي يعرفها المجتمع[٢]. وتتسع هذه الحالة بارتباط الأعمال التجارية بالمجتمع المدني أيضاً، حيث إن مؤسسات الأعمال التجارية في معظم إفريقيا جنوب الصحراء يزيد ربحها الخاص كلما كانت في تعاون مع الدولة[٣]، وهو ما يزيد ارتباط الدولة بالمجتمع المدني في مختلف ميادين نشاطاته. حيث إن اعتماد المنظمات على الدولة لضمان شروط البقاء يجعل الحياة النقابية في إفريقيا غير تلقائية المنشأ[٤]. وفي الغالب تصبح تنظيمات المجتمع المدني أداة سلطوية في ممارسة ضبط المجتمع الداخلي، ورهاناً دولياً في تسويق الديمقراطية الشكلية/الصورية في إطار الالتزام بالمعايير الدولية.

ث- احتكار وسائل الإعلام:

يعود ضُعف المجتمع المدني في إفريقيا إلى ضعف وسائل الإعلام، وذلك للسيطرة التي تمارسها الدولة على وسائل الإعلام، حيث سيطرت معظم الحكومات الإفريقية، خاصة خلال مرحلة الحزب الواحد، على شبكات الإذاعة والتلفزيون الوطنية،

(١) Neubert, op.cit., pp.1- 24.

(٢) Makumbe, op.cit., pp.305- 317.

(٣) Loc.cit.

(٤) Bratton, op.cit., pp.407- 430.

غالباً ما تكون منظمات المجتمع المدني في إفريقيا مشلولة بسبب نفس مشكلات الفقر والفساد والمحسوبية وضيق الأفق والانتهازية والعرقية

والصحف الوطنية اليومية والأسبوعية، حتى المجلات الشهرية الشعبية، وكلها كانت مطلوبة لحماية وتعزيز مصالح الدولة والنخبة الحاكمة، وقد اشتهرت زيمبابوي بمعاقبة الصحف المملوكة للقطاع الخاص، بحرمانها من الإعلانات الرسمية[٥].

إلاّ أنه لا يمكن إغفال مساعدة تطور منظومة وسائل التكنولوجيا والاتصال على تعزيز الوعي السياسي في إفريقيا، حيث تجد الحكومات الاستبدادية صعوبة في السيطرة على هذه التقنيات اللامركزية، وفي منع نشر الأخبار الدولية والمعلومات والقيم السياسية داخل حدودها.

إنّ أول استعانة بوسائل الإعلام الاجتماعية للتعبير عن الاحتجاجات ودعوة الجماهير إلى المطالبة بحقوقهم وإسقاط الحكومات يعود تاريخها إلى ١٦ يناير ٢٠٠١م، والذي أدّى إلى ترك الرئيس الفليبيني جوزيف استرادا الحكم. في هذا السياق؛ أصبح المواطنون الأفارقة في المناطق المتوترة يحصلون على معلومات من شبكة أخبار دولية، وصارت محل ثقة لديهم أكثر من وسائل الإعلام العامة؛ فعلى سبيل المثال تم تنظيم حركة المعارضة الوليدة في ملاوي جزئياً عبر رسائل الفاكس من القادة المنفيين في زامبيا، وفي غرب إفريقيا تمّ بث

(٥) Neubert, op.cit., pp.1-24.

وقائـــع المؤتمر الوطني في بنيـــن إلى توغو والنيجر المجاورتين، وربما قد شـــجع ذلـــك القوى المؤيدة للديمقراطية هناك[١].

ج- العقبات البيروقراطية في طريق المجتمع المدني:

تشـــهد منظمات المجتمع المدنـــي في إفريقيا جنوب الصحـــراء تصدعاً، خاصةً منهـــا التي تهتم بقضايـــا حقـــوق الإنســـان، حيث يتقلّـــص الفضاء المدني بوضع قيود على عمل عناصره خلال اعتقال النشـــطاء السياســـيين، وبالقوانين التـــي تحد من التمويل الأجنبي، واللجـــوء أحياناً لطرق خفية تقيّد مجال عملهم، كالقيام بتســـجيلات أثناء نشاطاتهم، ومن بعض الأمثلة على هـــذه القيود: التهديد بوقف نشـــاطهم مثلما حصل في السنغال سنة ٢٠١٢م، أو في بوركينا فاسو سنة ٢٠١٥م، والمنع من السفر في النيجر، بالإضافة إلى قيود أخرى في تنزانيا وأوغندا وزامبيا ورواندا وبوروونـــدي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا، وفي بوتســـوانا وليســـوتو وناميبيا وجنوب إفريقيا وزامبيـــا[٢]، وذلك من أجل منع نمـــو مجتمع مدني مستقل قادر على انتقاد سياسات النظام الحاكم، أو حتى التهديد ببقائه.

لا يمكـــن الحديث عن المجتمـــع المدني في إفريقيـــا دون معالجـــة الدعم الخارجـــي[٣] الذي تتلقـــاه المنظمات غير الحكومية في إفريقيا، ففي دول مثـــل رواندا وموزمبيق أو مالاوي نشـــأ قطاع المنظمـــات غير الحكوميـــة نتيجةً لهـــذا الدعم الأجنبي، والتي بدونها لـــن تعيش العديد من هذه المنظمـــات بالإضافـــة إلى الكنائـــس الكاثوليكية والبروتستانتية، التي لها صلات وثيقة مع نظرائهم في أوروبا وأمريكا الشمالية، الذين يقدمون تمويلاً ودعمـــاً[٤]، حيث عملت الفـــروع المحلية لمنظمة العفو الدولية بشـــكل علني ســـنة ١٩٩١ في بنين وســـيراليون وتوغو، وانضمت إلى الناشـــطين في زامبيا وموريشيوس، كما وسعت المنظمات نشاطها ليشمل مراقبة الانتخابات، على سبيل المثال شبكة GERDDES للمثقفيـــن والمهنييـــن فـــي غرب إفريقيا الناطقة بالفرنســـية[٥]، ومجموعات تابعة للكنائس في شرق إفريقيا[٦].

حســـب جـــون روبنســـون Joan Robinson و ميلتـــون فريدمـــان Milton Friedman؛ فإنّ منظمـــات المجتمع المدني الأكثـــر تفضيلاً من قبل الدول المانحة هي تلك التي تشـــارك في الأنشـــطة «المصممـــة لزيـــادة مســـاءلة الحكومة، وتوســـيع المشـــاركة في الحياة العامة، والتأثير على سياســـة الدولـــة»[٧]، غير أن الحوافز التـــي تقدمها الوكالات المانحة الدولية للمجتمع المدني في إفريقيا يجعلها مقيّـــدة لتكون مجرد جهات منفـــذة لاتفاق الوكالات المانحة[٨]، لذلك اعتمدت إثيوبيا قانوناً يحظر على منظمـــات المجتمع المدني تلقي أكثر من ١٠ بالمائة من التمويـــل العام من المانحيـــن الأجانب، وكذلك اعتمدت كينيا قانوناً يقيّد التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني بحد أقصى ١٥ بالمائة من إجمالي دخلها[٩].

---

(١) Moti, op.cit., pp.172-184.

(٢) Smidt Hannah, "Shrinking Civic Space in Africa: When Governments Crack Down on Civil Society", GIGA German Institute of Global and Area Studies, No.4 (November 2018), pp.1-12.

(٣) تبنى الاتحاد الأوروبي عدة برامج لتنمية المجتمع المدني في إفريقيا وتعزيز الديمقراطية، منها برنامج Mida .

(٤) Neubert, op.cit., pp.1- 24.

(٥) راجع الموقع الرسمي للشبكة على الإنترنت: https://site.gerddes.org

(٦) Moti, op.cit., pp.172- 184.

(٧) Loc.cit.

(٨) Makumbe, op.cit., pp.305- 317.

(٩) Smidt, op.cit., pp.1- 12.

رابعاً: المجتمع المدني وتعزيز تداول السلطة في إفريقيا:

تطورت الأبحاث في تأثير زيادة عدد منظمات المجتمع المدني في إفريقيا في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا[١]، ذلك أن حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني والانضمام إليها يمثل أحد الشروط المهمة لبناء مجتمع قوي يتسم بالشفافية والتداول السلمي للسلطة، وتعزيز الحريات بالوصول لعملية الترسيخ، ويذهب هذا المقال لتسليط الضوء على أحد المتغيرات الوسيطة، التي سمح تطوّرها بدعم تكوين جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في إفريقيا، وهو متغير الطبقة الوسطى؛ حيث هناك ملاحظات نسبية لتطوّرها منذ بداية القرن الحادي والعشرين في مختلف مناطق القارة.

لقد نمت الطبقة الوسطى في إفريقيا، حسب تقرير بنك التنمية الإفريقي لسنة ٢٠١١م، من ١٩٦ مليون سنة ٢٠٠٠م إلى ٣١٣ مليون سنة ٢٠١٠م[٢]، وأكثر من ٣٤ بالمائة من سكان القارة، وذلك نتيجة التحرك نحو الثقافة الوظيفية وزيادة النمو الاقتصادي[٣]، حيث تساهم الطبقة الوسطى في التعزيز الديمقراطي، وذلك لما لها من خصائص مميزة، مثل كونها متعلمة، وقادرة على تكوين جمعيات والمساهمة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية، كما أن وجودها يوحي بانخفاض عدم المساواة، ذلك أن امتيازات النخب الاستبدادية ستكون أقل عندما يكون هناك وسط أكبر، حيث إن البلدان التي بها طبقة متوسطة أكبر يكون بها أداء أفضل للحقوق الانتخابية والحريات المدنية ومستوى أعلى من المشاركة السياسية، لذلك قادت الطبقات الوسطى في إفريقيا، من مجتمع مدني، وطلاب... إلخ، العديد من الاحتجاجات خلال التسعينيات في ظل برامج التكيف الهيكلي التي قادتها المؤسسات المالية المانحة[٤].

غير أن التقرير يشير إلى أن التفاوت في الدخل لا يزال مرتفعاً في إفريقيا، ذلك أن إجمالي الطبقة الوسطى يشمل أعداداً كبيرة من الطبقة العائمة Floating Class التي تتأثر بالوضع غير الآمن في القارة، ويعتبر التعليم والعمل وأسلوب المعيشة أهم المؤشرات لتحديد الطبقة الوسطى.

إلا أن الحكومات التي تعاني من ضائقة مالية ليست قادرةً على الحفاظ على الاستثمارات في التعليم ومحو الأمية لتنمية شبكة من الاتصالات العامة بين المواطنين، ومن ثَم توجد صعوبة في بناء المؤسسات المدنية في ظل ظروف الحرمان الاقتصادي والتفاوتات الاجتماعية[٥]، كما أن الطبقة الوسطى على الرغم من أنها توفر بيئة مناسبة للنمو والتطور؛ فهي ليست قوية بعد في إفريقيا؛ بل إنها معرضة للتراجع، في ظل تغلغل الدولة في التنظيمات وتَحوّل بعضٍ منها إلى تنظيمات تابعة للأنظمة الحاكمة.

يبرز في سياقٍ آخر دور تنظيمات المجتمع المدني في فترات الانتقال الديمقراطي في إفريقيا، حيث ساهمت عمليات إشراك المجتمع المدني في دفع المفاوضات وإضرابات العمال دعماً لمطالب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك؛ عمل التعاون الوثيق بين

(١) Moti, op.cit., pp.172- 184.

(٢) Danielle Resnick, "The Middle Class and Democratic Consolidation in Zambia", Journal of International Development, No.27 (2015), pp.693- 715.

(٣) Official Website of African Development Bank Group, available from: https://www.afdb.org/fr/news-and-events/africas-middle-class-triples-to-more-than-310m-over-past-30-years-due-to-economic-growth-and-rising-job-culture-reports-afdb-7986 retrieved 26 /01/ 2022.

(٤) Resnick, op.cit., pp.693- 715.

(٥) Moti, op.cit., pp.172- 184.

منظمات المجتمع المدني في مساعدة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الوطني على قيادة الانتقال الديمقراطي عن طريق التفاوض[١]، وقد شارك في عملية التفاوض أكثر من ١٩ حزباً و٤٠٠ مفاوض في هذه العملية التي اشتملت على المجتمع المدني وقطاع الأعمال. كما تأثر مضمون دستور جنوب إفريقيا إلى حدٍّ كبير بجهود واقتراحات تنظيمات المجتمع المدني، تماماً كما حدث في تجارب دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين والتشيلي[٢].

تطرح مسألة الإصلاح العسكري، وطبيعة العلاقات «العسكرية-المدنية» في السياق الإفريقي نفسها بقوة بفعل القوة التشغيلية للجيوش، حيث تتدخل هذه الأخيرة لتشغل حيّزاً مُعتبراً في الحياة السياسية، إذ ما زالت ظاهرة العسكرة والانقلابات العسكرية تفرض نفسها بقوة كإحدى الأدوات المهمة في الوصول للسلطة. في أمريكا اللاتينية في التشيلي والبرازيل والأرجنتين لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في التفاوض مع العسكر وتأمين خروجهم من السلطة، وعلى الرغم من النماذج الناجحة في هذا الاتجاه في السياق الإفريقي، كتجارب السنغال وجنوب إفريقيا، فما زال المجتمع المدني مقيّداً في القيام بأدواره في الإصلاح العسكري وتأمين الانتقال الديمقراطي، حيث يصبح بدوره هو أيضاً فاعلاً مستجداً بالعسكر في مواجهة الخصوم السياسيين[٣]، وتحاول بعض الأحزاب السياسية إيجاد متعاطفين مع الجيش بهدف اغتصاب السلطة في أوقات الأزمات، وخير دلالة على ذلك الانقلاب العسكري في عام ٢٠١٢م في مالي الذي حصل على دعم العديد من الأحزاب السياسية على الرغم من إدانة المجتمع الدولي بالإجماع. وفي ساحل العاج واصل الموالون للرئيس السابق لوران غباغبو Laurent Gbagbo حشد دعم المتعاطفين مع الجيش للمساعدة في تقويض سلطة الرئيس الحسن واتارا [٤] Alassane Dramane Ouattara.

يعزز المجتمع المدني ترسيخ الحكم المدني التشاركي ويعيد التوازن للعلاقات المدنية العسكرية، فمن المحتمل أن تفشل الانقلابات حيث تنشط المجتمعات المدنية وتشارك فيما بعد الانتخابات، وبزيادة القدرة المجتمعية تزيد الدولة من المساءلة والشفافية، كما أن وسائل الإعلام الحرة تُعدّ ضرورية لتسهيل حوار عام أوسع حول القضايا الأمنية والشؤون العسكرية[٥]، ومثل هذه العملية ترسخ الثقة بين المجتمع والدولة والقوات المسلحة، وستكون ضرورية في مساعي الإصلاح العسكري التي استغرقت ستة عقود في تركيا، وأكثر من عقد في دول جنوب أوروبا كإسبانيا والبرتغال واليونان، وأكثر من عقدين في دول أمريكا اللاتينية.

في ليبيريا، على سبيل المثال، قطعت حكومة الرئيسة إلين جونسون سيرليف Ellen Johnson-Sirleaf خطوات كبيرة لإعادة بناء المجتمع المدني في بلد مزقته الصراعات، ففي عام ٢٠١٠م أصدرت

(١) Hennie Kotze and Pierre Du Toit, «The State, Civil Society, and Democratic Transition in South Africa: A Survey of Elite Attitudes», The Journal of Conflict Resolution Vol.39, No.1 (Mar., 1995), pp.27- 48.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً، ٦-٥ جوان ٢٠١١م، ص٥٩.

(٣) راجع: عربي بومدين، إشكالية الجيش والسياسة في إفريقيا جنوب الصحراء، لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، سلسلة كراسات إفريقية، ٢٠٢١م.

(٤) Emile Ouŏdraogo, Advancing Military Professionalism in Africa, Research Paper No.6, Africa Center for Strategic Studies, Washington, D.C., July 2014, p.19.

(٥) Ibid., p.39.

جونســون قانون حرية المعلومات لتعزيز الشفافية ومســاءلة الحكومة أمام الجمهور، ومن خلال وسائل الإعلام اطلع عامة السكان على عملية إصلاح قطاع الأمن، وأطلع التثقيف فيما يتعلق بسيادة القانون ودور الجيش كحام للأمة والأمن البشــري عامة الســكان على ذلك منً خلال برامج إذاعية، وقد ســاعد هذا ليس فقط في اســتقدام مجندين متحمسين؛ ولكن أيضاً في إبلاغ الســكان عن كيفية محاسبة الأفراد العسكريين[١].

خامساً: أدوات تفعيل المجتمع المدني في إفريقيا:

إن الاحتكام لتصور Chabal عن صفة «التغيّر المســتمر» للمجتمع المدني؛ يجعلنا نفكر في أدوات تفعيــل المجتمع المدني فــي إفريقيا بعد أن أصبح إطاراً مؤسســياً عاجزاً عن قيامه بالدور المنوط به، لذلك سيتم إبراز أهم النقاط التي يمكن أن تُفعِّل دور المنظمات المدنية، وتجعلها قادرةً على قيادة التغيير السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء.

١) مجتمع مدني قويّ ومستقل:

يتمتع الفرد بســلطة محدودة لتشــكيل أجندة سياســية، وستســمح له منظمات المجتمع المدني بالمشــاركة الفاعلة في السياسة والتعبير ومناقشة القضايا التــي تهم المجتمع حتــى يكون على وعي وتربية مدنية ويتمكن من توصيل مطالبه الحقيقية[٢].

ولذلــك إذا أرادت المنظمــات المدنيــة البقاء كفاعل سياســي في المجتمع فيجــب عليها التمتع بالاستقلالية، حتى تكون قاعدة قوية داعمة للأسس الديمقراطية، وتساهم بذلك في التنمية الاقتصادية العادلة والمســتدامة في إفريقيــا جنوب الصحراء الكبرى، التي تعاني من مختلف الأزمات والصراعات، ذلك أن منظمات المجتمع المدني ضرورية لمساءلة الحكومات عن سلوكها.

إذا أرادت المنظمات المدنية البقاء كفاعل سياسي في المجتمع فيجب عليها التمتع بالاستقلالية، حتى تكون قاعدة قوية داعمة للأسس الديمقراطية

وبالمقابــل؛ ينبغــي إزالة الجهويــة والعنصرية والقبلية في المجتمع المدني، بحيث يتم التأســيس لدمقرطــة الحياة المدنية ومأسســة فواعلها. وفي الممارســات الســلطوية أيضاً عبر فتــح المجال السياســي، وإدراك قيمة الســماح للمجتمع المدني بالمشاركة في الشأن العام عبر تفعيل التشاركية.

٢) التأسيس لبيئة مواتية للعمل السياسي:

أدى ازدياد الفرص التعليمية إلى خلق نخبة مثقفة وناشطة في العمل الجمعوي والتطوعي، والتي يمكنها أن تتكامل مع العمل الحكومي، من خلال المســاعدة في إعطاء صورة عن الواقع الذي يعيشــه المواطن الإفريقي. كما أنه ينبغي للمنظمات المدنية أن تركز على اكتســاب الفهم المطلوب لكيفية عمل الإدارات الحكومية، وكيفية صنع السياســات، وما هي الآثار الكاملة التي يمكن أن تترتب على هذه السياسات[٣].

بالإضافة إلى كــون عملية بنــاء الدولة معقدة في إفريقيا؛ فإنــه يتعين التعامل وفقــاً للامركزية الاجتماعيــة والهياكل السياســية التي تُظهر القدرة على التكيّف في الحياة اليومية،[٤] وإعادة النظر إلى السياق التاريخي في التفاوض على العقد الاجتماعي،

(١) ibid, p.40.

(٢) Smidt, op.cit., pp.1- 12.

(٣) Makumbe, op.cit., pp.305- 317.

(٤) Neubert, op.cit., pp.1- 24.

بين الدولة والمجتمع في جنوب الصحراء الكبرى، ذلك أن الدول الإفريقية ظهرت بطريقة مختلفة عن غيرها من الدول الليبرالية الغربية[١].

إنّ تصاعد الأزمات الاقتصادية سيزيد من ضغوطات التحرر السياسي، فتلجأ الدولة الإفريقية إلى منح فرص أكبر لجذب أتباع وتطوير شكل بيروقراطي جديد، لذلك من الممكن أن تظهر أنماطٌ جديدة للعلاقات بين الدولة والمجتمع، ولكن لا يزال هناك شكٌ حول حماس النخب السياسية الإفريقية لإصلاح بيئي يتضمن التزاماً جديداً بالحريات المدنية والديمقراطية، فقد يتبعون الممارسة الشائعة بفك الارتباط، ولكن أيضاً لا يمكن إغفال سعيهم لتحقيق مصالح أعضائهم، لذلك قد يتم تصعيد المواجهة في بعض المناطق وفي مناطق أخرى يتم التكيّف[٢]، ومن ثَم ينبغي الغوص أكثر في التحقيق الإمبريقي بمعرفة عمق التفاعلات الداخلية قبل إعطاء تعميمات عند دراسة المجتمع المدني في إفريقيا.

٣) مراعاة الخصوصية المجتمعات الإفريقية:

ينبغي مراعاة خصوصية المجتمعات الإفريقية، وتعقد الهياكل الاجتماعية والسياسية فيها[٣]، حتى تستجيب منظمات المجتمع المدني الإفريقية للحداثة، وذلك بالبدء في الدراسات الوصفية للمجتمع المدني الذي تتغير طبيعته من مجتمع إفريقي إلى آخر، ذلك أن المنظمات والنقابات تلجأ للحياة غير الرسمية بدلاً من الروابط الرسمية، وطبيعة المجتمع الإفريقي المتجذرة تجعل مسألة التشابك والتعقيد مؤثرةً في التفاعلات الحاصلة، ولذلك ينبغي فهم المجتمع الإفريقي بشكله الفعلي قبل البحث عن التغيير، فطبيعة المجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يمكن فهمها إلاّ من خلال عدسة محلية، ومن ثَم تظهر الحاجة إلى مزيدٍ من المعرفة حول خصوصية المجتمعات الإفريقيةٍ، حتى تكتسب مظاهر المجتمع المدني الشرعية، وتحافظ على أشكال المساءلة الخاصة بها[٤].

لذلك؛ فدعم المجتمع المدني يجب أن يكون عضوياً وتجريبياً؛ عضوياً بمعنى: أن التدخلات تساهم في التغيير في السياسة القائمة والهياكل المجتمعية بدلاً من السعي إلى جلب أفكار «أفضل الممارسات» من الخارج. وتجريبياً بمعنى: أنه يجب أن تكون هناك مراقبة منظمة؛ لتوليد المعلومات وتقييمها عملياً[٥].

٤) التحوّل من ثقافة «الأنا» إلى ثقافة الـ«نحن»:

يظهر المجتمع المدني- في هذا السياق- بوصفه كياناً منفصلاً يدعم الحوكمة والحرية والمشاركة وليس كياناً تابعاً للنظام الحاكم في الدولة، وهو في الأساس وَضْعُ فضاء مدني، يحمل إطاراً قانونياً، يعطي نوعاً من الحرية للنشطاء، ويضمن حقوقهم في التعبير عن آرائهم، حتى يتم فتح مجالات المشاركة وقنوات المساءلة، مع الحفاظ على الطابع السلمي، وأن يكون مُراقِباً لأعمال الحكومة، ويترجم الواقع المعاش للمواطنين.

وبناء عليه؛ تحتاج إفريقيا إلى نوع آخر غير منظمات المجتمع المدني الموجودة ولكن المُغيَّبة؛ ما دام هناك تشبّث بثقافة الأنا، التي تفضي للتسلطية وحب احتكار النفوذ والسلطة وتوزيع الحصائل والامتيازات لأصحاب القرابة والمصالح، والرغبة

(١) Datzberger, op.cit., pp.13- 29.

(٢) Bratton,op.cit., pp.407- 430.

(٣) Neubert, op.cit., pp.1- 24.

(٤) Datzberger, op.cit., pp.13- 29.

(٥) Shantayanan Devarajan, Stuti Khemani and Michael Walton, "Can Civil Society Overcome Government Failure in Africa?", The World Bank Research Observer, Vol.29, No.1 (February 2014, pp.20- 47.

في البقاء حتى لو على حساب استقرار الأنظمة، أو فشل وانهيار الدول..

تحتاج إفريقيا الآن لانتشار ثقافة الـ«نحن»، التي تقوم على تقاسم وتشارك المجتمع في خصائص المساواة والعدل وعدم الحرمان، وكيف نجذب جميع فئات المجتمع المهمش وغير المهمش، للمشاركة السياسية حسب موقعه ومستواه لخدمة مصالح بلاده بقولٍ أو فعلٍ، والمشاركة في تشكيل دولة تحتكم إلى القانون ويُحترم فيها الجميع، لذلك فهناك الحاجة لمجتمع مدني إفريقي، يكون دوره توعوياً بالتثقيف، وتثمين شعور التعايش السلمي وثقافة الحوار والنقد البنَّاء والمساءلة، فالشاب الإفريقي هو الآخر يريد تغيير أمور بلاده للأحسن، ويحتاج لإطار مؤسسي، وثقافة ووعي كافيَيْن لتفعيل دوره بوصفه طرفاً مستقلاً في المعادلة.

الاستنتاجات:

تزيد الحاجة للمجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء لسد الفجوة التي أحدثها عدم قدرة الهياكل الحكومية على تقديم خدمات كاملة للمواطنين، خاصةً في ظل انتشار لحالة عدم الاستقرار في المنطقة والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: المجاعة، الفقر، تفشي الأمراض، ومشكلات المديونية، وانخفاض المستوى المعيشي، وما ستؤول إليه الأوضاع بانعكاسات جائحة كوفيد-١٩ في انخفاض مستوى الدخل[1]. وما يجعل هذه المنظمات المدنية مميّزاً هو طابع العمل التطوّعي والتوعوي والإنساني، الذي يساهم في حوكمة الأنظمة ودفعها للتغيير المُستدام.

ومع التحوّلات الحاصلة سياسياً؛ قامت دول إفريقيا جنوب الصحراء بإصلاحات ديمقراطية وفي مجال حقوق الإنسان، كان المجتمع المدني جزءاً منها استجابةً لضغوطات خارجية وداخلية، غير أنها اتجهت لاستمالة هذه المنظمات أو اتخاذ إجراءات بيروقراطية مقيّدة لها، وذلك نتيجة الطبيعة التاريخية لتشكيل الدولة وبنائها في إفريقيا، وطابعها الكوربوراتي حيث تهيمن الدولة على مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويصبح المجتمع المدني طرفاً تابعاً عن طريق الولاء واحتكار وسائل الإعلام وتسويق المشهد الديمقراطي للعالم ولشعوب القارة.

وعلى هذا الأساس؛ يمكن تفعيل المجتمع المدني في إفريقيا إذا توفر على مقومات الاستقلالية والفاعلية؛ مستقلاً بمعنى كونه طرفاً في المعادلة وليس تابعاً، وأن يكون له دورٌ في تكوين الوعي السياسي للشعوب، فالمجتمعات التي تكون مغلقة تتقلص فيها ثقافة الديمقراطية. وكذلك إذا توفرت فيه إزالة الجهوية والعنصرية وخلق فضاء مدني بمراجعة الأطر القانونية التي تتماشى وطبيعة الجماعات حسب سياقها التاريخي والاجتماعي، وفي هذا الصدد ينبغي للآليات الغربية التي تفرضها المؤسسات الدولية في إطار حقوق الإنسان أن تراعي خصوصية المجتمعات الإفريقية وتكوينها؛ للمساعدة على التغيير الجوهري في وظيفة المجتمع المدني؛ حتى تتجاوز وصف «المجتمع المدني المتخلف». فالسلوك التطوعي ليس جديداً على القارة الإفريقية، وإنما البيئة الاستبدادية وشخصنة السلطة هي التي جعلت مفهوم المجتمع المدني يخرج عن مساره الصحيح، في التوعية والمراقبة والمساءلة، في فضاء مدني سلمي عنوانه الحوار والبناء ■

(١) حول المجتمع المدني وجائحة كوفيد-١٩ راجع:
United States Agency for International Development, 2020 Civil Society Organization Sustainability Index (reports), for sub-Saharan Africa, 12th edition, november 2021.